التنمية المستدامة وأهداف الألفية الثالثة في الدول العربية
- فرص التحقيق وتهديدات الأزمة المالية العالمية-

أ. قدوري نور الدين *

ملخص:

تعتبر التنمية المستدامة أولوية في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء من حيث الأهمية، إلا أن تحقيق هذه الأولوية يختلف باختلاف الإمكانيات المتاحة، ونظرا لما تفرضه متطلبات العولمة على النظام الاقتصادي العالمي من تعاون إقليمي ودولي يأخذ أشكال عدة للوصول إلى غايات محددة، فقد سعت الأمم المتحدة لتوفير مقومات التنمية المستدامة في الدول النامية من خلال اعتماد أهداف سميت بأهداف الألفية الثالثة وحددت لها الفترة من2000 إلى 2015 كأجل لتحقيقها، وبما أن الدول العربية جزء من مجموعة الدول النامية فقد شملتها هذه الأهداف أيضا، ولقد عرفت الفترة المسطرة مرور الاقتصاد العالمي بأزمة مالية واقتصادية غيرت المسار المحرز في تحقيق الأهداف وبالأخص في السنوات الأولى من الأزمة، وان كان الأثر غير بالغ في الدول العربية نظرا لضعف ارتباط اقتصادياتها بالاقتصاد العالمي وعلى وجه الخصوص التكامل في مجال الأسواق المالية.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية العالمية، التنمية المستدامة، الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة.

***Abstract*:**

Sustainable development is a priority in developed and developing economies alike in terms of importance, but to achieve this varies priority depending on the possibilities available, and due to the imposed requirements of globalization on the world economic system of regional and international cooperation takes several forms to reach specific goals, it has sought United Nations to provide the elements of sustainable development in developing countries through the adoption of the goals was named the third millennium goals and set it from 2000 *to* 2015 *as*

* أستاذ مساعد - أ- جامعة محمد بوضياف- المسيلة.

successful by to achieve them, and as the Arab countries is a part of the group of developing countries has also been covered by these goals, and has held the ruler known as the global economy over financial and economic crisis has changed track progress in achieving the goals, especially in the early years of the crisis, though it is not a great impact in the Arab countries due to the weakness of their economies linked to the global economy and in particular in the field of integration of financial markets.

Key words: *global financial crisis, sustainable development, the third Millennium Development Goals.*

مقدمة:

تعتبر التنمية المستدامة الغاية المنشودة من تسيير الاقتصاديات على اختلاف درجة تقدمها، ولقد سعت الدول جاهدة على المستويين المحلي والإقليمي إلى تحقيق هذه الغاية، من خلال عملية التخطيط و بذل أ ساليب التعاون تحت إ شراف الهيئات والمنظمات الدولية والتي على رأسها هيئة الأمم المتحدة.

ومن أبرز أوجه التعاون الدولي، الأهداف التي سطرتها 189 دولة في سبتمبر سنة 2000، و سميت بالأ هداف الإنمائية للألفية الثالثة و حددت لها سنة 2015 كأجل لتحقيقها، من خلال جملة من المؤشرات تحدد مدى نجاعة هذه العملية، ولقد كانت هذه الأهداف موجهة بشكل أساسي للدول النامية، ولقد أكدت الدول العربية التزامها بتحقيق الأهداف السابقة في عدة مرات في القمم العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية والتي تعقد بصفة دورية تحت إشراف الجامعة العربية.

وقد عرفت الفترة المسطرة لتحقيق الأهداف السابقة تعرض الاقتصاد العالمي لأزمة مالية، كان لها الأثر الكبير على المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء ومن ثم على الأهداف الإنمائية للألفية. والإشكالية التي تمثل محور بحثنا، تتمثل في السؤال التالي: "**ما مدى تأثير الأزمة المالية العالمية الأخيرة، على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والمرتبطة بالتنمية المستدامة؟**"

وللإجابة على التساؤل السابق ارتأينا تقسيم العمل إلى محورين، هما:

- مفهوم التنمية المستدامة، وعلاقتها بالأهداف الإنمائية للألفية ؛
- انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأهداف الإنمائية المتعلقة بالتنمية المستدامة في الدول العربية.

المحور الأول: مفهوم التنمية المستدامة، وعلاقتها بالأهداف الإنمائية للألفية.

إن الأهداف والغايات الإنمائية للألفية الثالثة مترابط فيما بينها وينبغي النظر إليها ككل لا يتجزأ، وهي تمثل شراكة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، ومصممة من اجل تهيئة البيئة - على الصعيدين الوطني والعالمي على حد سواء - المواتية للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتترابط التنمية المستدامة مع الأهداف السابقة من خلال النتائج المطلوب تحقيقها، و سنعالج في هذا المحور مفهوم التنمية المستدامة، وعلاقتها بالأهداف الإنمائية.

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

سنتطرق إلى أهم الجوانب المفاهيمية التي تقوم عليها عملية التنمية المستدامة، والتي تتمثل في تعريف التنمية المستدامة وخصائصها،بالإضافة إلى عناصرها ومتطلباتها.

1- تعريف التنمية المستدامة.

لإعطاء مقاربة تكون ملمة بالمعنى الحقيقي للتنمية المستدامة، ارتأينا أن نعالج هذه الظاهرة من عدة نواحي، هي:

1-1- التعريف الاصطلاحي للتنمية المستدامة.

يتكون مصطلح التنمية المستدامة من لفظتين، هما: التنمية، والمستدامة.

* **فمن الناحية اللغوية**: التنمية في اللغة مصدر من الفعل (نمى)، يقال: أنميت الشيء ونميته، أي جعلته ناميا.[1] أما كلمة المستدامة فمأخوذة من استدامة الشيء، أي طلب دوامه.[2]

* **أ ما من الناح ية الا صطلاحية**: فيراد بالتنم ية ز يادة االموارد وال قدرات والإنتاجية.

1-2 – تعريف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

يستعمل مصطلح التنمية للدلالة على أنماط مختلفة من الأنشطة البشرية، أهمها: التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، التنمية البشرية.

-**فالتنمية الاقتصادية**: "هي الزيادة المستمرة في الدخل الوطني الحقيقي وزيادة نصيب الفرد منه، وإجراء العديد من التغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني"[3] ؛

1- ابن منظور، **لسان العرب**، بيروت، دار صادر، الجزء الخامس عشر، ص341.

2- المرجع السابق، الجزء الثاني عشر، ص 213.

3- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية ، دار الجامعة،2007، ص78.

-**أما التنمية الاجتماعية**: فالمراد منها هو إصلاح الأحوال الاجتماعية للسكان عن طريق زيادة قدرة الأفراد على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن، وبتحصيل أكبر قدر من الحرية والرفاهية ؛

-**ونقصد بالتنمية البشرية**: " توسيع خيارات الأفراد، فيعيشون حياة صحية مديدة، ويحصلون على التعليم، ويتمتعون بمستوى معيشي لائق".[1]

ويلاحظ أن ثمة تداخلا بين كل هذه الأنماط التنموية، إذ يرتبط كل نمط منها مع سائر الأنماط الأخرى ارتباطا وثيقا من حيث التأثير المتبادل بينهما، ولذلك وجدنا من يدمج كل هذه الأنماط من التنمية تحت مسمى واحد هو **"التنمية المتكاملة"**.

ونقصد بالتنمية المستدامة حسب الأمم المتحدة: "هي قيام الأجيال الحالية من البشر بالعمل على توفير حاجاتها في الحاضر دون التغافل عن المستقبل بالحرص على عدم استنزاف الثروات الطبيعية وادخار نصيب اكبر منها للغد مع بذل أقصى الجهد على عدم تلويث البيئة بدرجة تجعل من المستحيل على أجيال المستقبل أن تباشر الحياة بالمستوى الذي نعمت بها الأجيال السابقة. أي أن لا تعيق عمليات التنمية في الوقت الحاضر أهل الغد عن توفير حاجاتهم. فالتنمية المستدامة هي التي توفر حاجات الحاضر دون إعاقة أجيال المستقبل من توفير حاجاتهم".[2]

2- الخصائص الرئيسة للتنمية المستدامة

إذا نظرنا إلى التعريفات المختلفة للتنمية المستدامة يمكننا أن نتعرف على أربع خصائص رئيسة مميزة لها، هي:[3]

-**الخاصية الأولى**: التنمية المستدامة "**ظاهرة عبر جيلية**"؛ أي أنها عملية تحويل من جيل إلى آخر ؛

-**الخاصية الثانية**: وتتمثل في "**مستوى القياس**"؛ فالتنمية المستدامة هي عملية تحدث في مستويات عدة تتفاوت (عالمية، إقليمية، محلية) ؛

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014، "المضي في التقدم:بناء المنعة لدرء المخاطر"، نيويورك، 2014، ص15.

2- سلسلة نحو مجتمع المعرفة، "التنمية المستدامة في الوطن العربي -بين الواقع والمأمول"، جدة، مركز الإنتاج الإعلامي جامعة الملك عبد العزيز،1427ه، ص ص40،3.

3- Grosskurth, J.& J.Rotmans. The Scene Model:Getting Grip on Sustainable Development in Policy Making. Environment, Development and Sustainability, 7, no.1, 2005,135–151.

-**الخاصية الثالثة: "المجالات المتعددة"**؛ تتكون التنمية المستدامة من ثلاثة مجالات على الأقل: اقتصادية، وبيئية، واجتماعية، ومع أنه يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقا لكل مجال من تلك المجالات منفردا، إلا أن أهمية المفهوم تكمن تحديدا في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات ؛

-**الخاصية الرابعة: "التفسيرات المتعددة للتنمية المستدامة"**؛ كل تعريف يؤكد على تقدير الاحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية وكيفية الإيفاء بها، إلا انه لا يمكن لأي تقدير لتلك الاحتياجات أن يكون موضوعيا أو بعيدا عن عدم اليقين، ونتيجة لذلك فإن التنمية المستدامة يمكن تفسيرها وتطبيقها وفقا لمنظورات مختلفة.

3- عناصر التنمية المستدامة ومتطلباتها

لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا من خلال التعرف على عناصرها وتوفير الإطار العام المناسب لها، وهذا ما سنورده في العنصرين التاليين:

3-1- عناصر التنمية المستدامة

إن التنمية بعيدة المدى لا يمكن التوصل إليها إلا من خلال الإدارة السليمة للبيئة، وتشتمل **"التنمية المستدامة"** على عناصر متعددة، نذكر منها:[1]

- معاونة الجماعات والدول الأشد فقراً حتى لا يترك لهم خيار تدمير البيئة المعيشية ؛
- تشجيع التنمية المعتمدة على الذات في حدود قدرات الموارد المتاحة ؛
- تشجيع التنمية التي تحافظ على نوعية البيئة وإنتاجيتها على المدى البعيد ؛
- مراعاة الصحة العامة والتكنولوجيا الملائمة والاكتفاء الذاتي في الغذاء والمسكن الملائم ؛
- تشجيع مبادرات الأفراد والشعوب، لأن الإنسان هو المورد الأول والهدف الأخير للتنمية.

3-2- متطلبات التنمية المستدامة

نقصد بمتطلبات التنمية، الإطار العام الذي تتحقق فيه، وتتأثر هذه المتطلبات بطبيعة المنطقة الحضارية والثقافية والفكرية، ويمكن حصرها فيما يلي:[2]

- القصد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية وسد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك ؛

[1]-عبد الله محمد إبراهيم، التوجه المنظومي نحو التنمية المستدامة ، مصر، جامعة عين شمس ، 2010.
[2]- سلسلة نحو مجتمع المعرفة، مرجع سبق ذكره، ص40-41.

- العناية بالتنمية البشرية في المجتمع، والتنمية الاقتصادية الرشيدة والحفاظ على البيئة ؛

- توطيد علاقات التعاون والشراكة في المعلومات داخل المنطقة والتبادل المعرفي مع الخارج.

ثانيا : طبيعة الأهداف الإنمائية للألفية، وعلاقتها بالتنمية المستدامة

سنعمل على توضيح الأهداف الإنمائية المسطرة من طرف هيئة الأمم المتحدة، ونحدد المرتبط منها بالتنمية المستدامة.

1- طبيعة الأهداف الإنمائية للألفية

تركز" الأهداف الإنمائية للألفية" على جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق تحسينات هامة في حياة الناس بحلول عام 2015، وقد حددت هذه الأهداف مقاصد ومعايير لقياس النتائج للبلدان النامية، وللبلدان الغنية التي تساعد في تمويل برامج التنمية، وللمؤسسات المتعددة الأطراف التي تساعد البلدان على تنفيذ هذه البرامج، وتعتبر الأهداف الإنمائية الثمانية الواردة أدناه مرشداً لجهود كافة المنظمات العاملة في مجال التنمية، وقد قُبلت بصورة عامة كإطار لقياس التقدم المحرز على صعيد التنمية، وتتمثل الأهداف في:[1] القضاء على الفقر المدقع والجوع؛ تحقيق التعليم الابتدائي الشامل؛ تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة ؛ تخفيض معدل وفيات الأطفال؛ تحسين صحة الأمهات؛ مكافحة فيروس الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض؛ ضمان الاستدامة البيئية؛ إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

ومنذ سنة 2000 وحتى يومنا هذا أنجزت العديد من الخطوات الهامة في سبيل تحقيق هذه الأهداف، كانت ذات فوائد تنموية كبيرة وتم تبني عدد من البرامج والمشاريع لتحقيق هذه الأهداف، كما تم اعتماد حملات توعية تقام سنويا لتعريف المجتمعات بالمشاكل والحلول.

2- علاقة الأهداف الإنمائية بالتنمية المستدامة

العلاقة بين التنمية المستدامة والأهداف التي سطرت للألفية الثالثة متضمنة في ثلاث عناصر من ضمن العناصر الثمانية المحددة من طرف الأمم المتحدة، وهي التي توفر

1http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTFAQSARABIC/0,,contentMDK:20433000~pagePK:283622~piPK:3544780~theSitePK:727307,00.html

الميكانيزمات الضرورية لتحقيقها. وتتمثل العناصر الثلاث في:[1]

2-1- القضاء على الفقر المدقع والجوع

التخلص من الفقر المدقع والجوع هو حق أساسي من حقوق الإنسان، ويتم ذلك من خلال تحقيق ما يلي:

- تخفيض نسبة الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف وذلك بدءا من العام 1990 حتى 2015 ؛
- توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع ؛
- تخفيض نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف وذلك بدءا من العام 1990 حتى 2015.

2-2- كفالة الاستدامة البيئية

تعتبر الاستدامة البيئية أحد الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، من خلال غايات ترمي إلى عكس فقدان الموارد البيئية والحد من فقدان التنوع البيولوجي وتحسين فرص الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي. بالعمل على تحقيق:

-إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج الحكومية وتجنب فقدان الموارد البيئية ؛

-تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي إلى النصف، وذلك بدءا من عام 1990 حتى عام 2015

-تحقيق تحسن كبير بحلول عام 2020، لمعيشة مالا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة.

2-3- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

يتطلب إنشاء شراكة عالمية من أجل التنمية بين الدول المتقدمة والدول النامية تعاونا بين الطرفين، وتعد هذه الشراكة أساسية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويتم ذلك من خلال العمل على:

- خلق نظم تجارية ومالية مفتوحة ومبنية على قواعد وأسس يمكن التنبؤ بها وغير متحيزة ؛
- معالجة الاحتياجات الخاصة بالبلدان الأقل نموا، وذلك بالرفع من قدرة صادراتها من خلال دخولها إلى الأسواق العالمية معفاة من التعريفات الجمركية وغير خاضعة لنظام الحصص ؛

[1]- http://www.arabvolunteering.org/corner/avt332.html.

- المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية، واتخاذ التدابير اللازمة لذلك على المستويين المحلي والدولي ؛

- التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

المحور الثاني: انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأهداف الإنمائية المتعلقة بالتنمية المستدامة في الدول العربية

لقد شهد العالم العديد من الأزمات المالية، إلا أن الأزمة الأخيرة تعتبر الأشد وطأة منذ الكساد الكبير في عام 1929، فقد بدأت هذه الأزمة في البلدان المتقدمة وانتشرت بعد ذلك وبسرعة نحو باقي دول العالم وتحولت إلى كساد اقتصادي عالمي، حيث تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي من 5.2% لعام 2007 إلى 3.4% لعام 2008 ليصل إلى 0.5% في عام 2009، ليعرف بعد ذلك مرحلة من الانتعاش في سنة 2010 ويرتفع إلى 5%.

وسنتطرق في هذا المحور إلى المجالات والقطاعات التي تأثرت بالأزمة المالية في الدول العربية، بالإضافة إلى مدى التقدم المحقق في التنمية المستدامة من خلال قناة الأهداف الإنمائية، لمعرفة الأثر الناتج عن الأزمة على مسار الأهداف.

أولا: قنوات انتقال الأزمة المالية العالمية إلى البلدان العربية

بما أن الاقتصاد العربي جزء لا يتجزأ من منظومة الاقتصاد العالمي فإنه أيضا يتأثر بالأزمة العالمية، ومن المعروف أن القطاعات والنشاطات الاقتصادية الأكثر تأثراً بالأزمة هي: الصادرات والنفط والقطاع المالي والبورصات والمعونات الاقتصادية والاستثمارات الأجنبية المباشرة والسياحة والقطاع العقاري، وفي هذا الإطار يرى الصندوق الدولي أن القنوات الرئيسية التي تم عن طريقها تنتقل الأزمة إلى البلدان العربية هي التحويلات والاستثمارات والصادرات.[1] وبالنظر إلى جملة التحليلات التي تناولت آثار الأزمة على الاقتصاديات العربية يمكن القول أن بعض الدول العربية تأثرت أكثر في مجالات أو قطاعات محددة كما يوضح الجدول رقم (1).

1 - IMF. 2009, Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia, p. 1, IMF, Washington DC.

الجدول رقم (1): الدول العربية الأكثر تأثرا بالأزمة الاقتصادية حسب القطاع والنشاط الاقتصادي

الوصف / الدول	انخفاض أسعار النفط وتأثيراته على الموازنات والصادرات	انخفاض التحويلات وعائدات السياحة *	انخفاض الاستثمارات	انخفاض أسواق المال&	التأثير على الصناديق السيادية	انخفاض الصادرات	أسواق العمل
الدول الأكثر تأثرا	الجزائر، السعودية، اليمن، الإمارات، عمان، السودان، العراق، ليبيا.	مصر، المغرب، تونس، الأردن، اليمن، السودان.	الإ مارات، الكو يت، الم غرب، الجزائر.	البحرين، السعودية، قطر، الكويت، الإمارات .	الكويت، قطر، الإمارات، السعودية.	تونس، ليبيا، المغرب، مصر.	زيادة معدلات البطالة بعد الأزمة في كل الدول العربية، خاصة بطالة الشباب في:الجزائر، السعودية، مصر، السودان.

المصدر: منظمة العمل العربية، ملحق تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي،أثار الأزمة الاقتصادية العالمية على العمالة الوطنية العربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة الثامنة والثلاثون، القاهرة، 15-22 ماي 2011، ص8.

ثانيا: الأسباب العميقة للأزمة المالية العالمية الأخيرة

لا يمكن بأي حال من الأحوال حصر أسباب الأزمة المالية في عناصر محددة، وإنما من الممكن الإ شارة إلى أهم المسببات الرئيسية والتي تشكل في مجملها مرا حل تكوين "الفقاعة العقارية" ومن ثم انفجار الأزمة.

1- وفرة السيولة والسياسة النقدية التوسعية

تعتبر السياسة النقدية التوسعية الأمريكية التي قادها ألان غرينسبان (Alan Greenspan)، بين سنتي 2001 و2006، والمرتكزة على ضخ فوائض مالية توسعية على المستوى الدولي، بالإ ضافة إلى وفرة السيولة بدرجة عالية على المستوى العالمي إلى

& أسواق المال في المغرب ولبنان والأردن لم تتأثر بالأزمة، بينما شهد سوق تونس للأوراق المالية تحسنا ملحوظا.

* لم تنخفض مساهمة السياحة في الدول العربية الشمال أفريقية، بل ارتفعت عائداتها بنسبة 6%.

التسريع في حدوث الأزمة المالية العالمية. فإذا نظرنا إلى نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج الداخلي الخام على المستوى العالمي فإننا نجدها ارتفعت من19% في الفترة مابين (1980-2000) إلى حوالي 30% في الفترة مابين (2006-2007).[1]ولقد انبثقت الأزمة من تواجد فقاعات في أسعار الأصول العقارية والمالية، والتي أحدثت بدورها استثمارات نشطة في بعض المجالات الاقتصادية وشجعت الأسر الأمريكية على الاستدانة عند مستويات غير معقولة.

2- التوسع الائتماني

ترجع جذور الأزمة المالية إلى التوسع الائتماني في الولايات المتحدة دون مراعاة الشروط السليمة لمنحه خاصة في مجال التمويل العقاري، حيث قامت البنوك الأمريكية بإقراض شركات المقاولات، وتهافت المستهلكون على شراء عقارات قيمتها تفوق مقدرتهم المالية، وأسقطت البنوك الممولة لوائحها وأصبحت تمول في بعض الأحيان 95% و100% من القيمة المغالى فيها للعقارات، وغضت الطرف عن الضمانات والحدود الائتمانية القصوى المسموح بها. ومع وجود نظام الرهن العقاري زاد الطلب كثيراً على اقتناء المساكن الخاصة، مما أدى إلى ارتفاع أسعارها بدرجة كبيرة بحيث أُطلق عليها توصيف "الفقاعة العقارية"، وتواصل انتفاخ الفقاعة وارتفع بذلك حجم الديون العقارية إلى نحو 6.6 تريليون دولار وإجمالي الديون الفردية إلى 9.2 تريليون دولار.

3- التوريق المالي والابتكارات المالية

قامت البنوك وشركات التمويل العقاري في الولايات المتحدة بتوريق المديونية العقارية؛ [2]في شكل أسهم وسندات حملت درجة مرتفعة من التقويم المالي. وقد أدى توسع نشاط صناديق التحوط والصناديق السيادية والابتكارات المالية إلى زيادة كمية الأصول المالية والمشتقات ونمو استثماراتها ومضاربتها في أسواق المال، مما أسهم في زيادة حجم "الفقاعة العقارية".[3]

1- عبد القادر بلطاس، تداعيات الأزمة المالية العالمية ، دار النشر Legende ، 2009، ص24.

2-" التوريق هو عملية مالية بحتة الهدف منها تحويل القروض البنكية غير القابلة للسيولة في الحين، لأوراق مالية تباع وتشترى في السوق عن طريق مؤسسات التوريق"، نقلا عن: عبد القادر بلطاس، المرجع السابق، ص39.

3- International Monetary Fund, Finance & Development (Quarterly publication), Cracks in the System: World Economy Under Stress, Volume 45, No 4. December 2008. Available at: www.imf.org.

4- انخفاض أسعار العقارات

مع تعاظم العجز في الميزانية العامة والميزان التجاري للولايات المتحدة، وما أسفر عنه من انخفاض كبير في سعر صرف الدولار وحجم التدفقات المالية، تراجعت السيولة في أسواق المال والتي كانت تضمن استمرارية "الفقاعة العقارية"، وانخفضت أسعار العقارات. وانعكست هذه التطورات على قدرة شركات التمويل العقاري على سداد ديونها للبنوك، مما اضطرها إلى إعلان التوقف عن سداد الودائع، الأمر الذي انعكس بدوره على الثقة في هذه المؤسسات، وتوالى إفلاس شركات التمويل وشركات التأمين والمصارف الكبيرة.[1]

ثالثا- التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية المرتبطة بالتنمية المستدامة في المنطقة العربية قبل الأزمة المالية العالمية

لمتابعة مدى التقدم المحرز في تحقيق الأهداف في المنطقة العربية قبل الأزمة المالية، سنتطرق لها خلال الفترة (1990-2007). وبسب التباين في تحقيقها عمدت جامعة الدول العربية والأمم المتحدة إلى تصنيف البلدان العربية إلى أربعة مجموعات هي:[2]دول مجلس التعاون الخليجي؛ الدول الأقل نموا؛ دول المغرب العربي؛ دول المشرق العربي.

1-القضاء على الفقر المدقع والجوع

إن معدل الفقر في المنطقة وفقا لخط الفقر المحدد بمبلغ 1.25 دولار في اليوم كان أقل من 4% قبل الأزمة، وهذا المعدل منخفض للغاية مقارنة بمناطق العالم النامية الأخرى.[3] إلا أن الأمر الملاحظ هو التباين الكبير بين الدول العربية في نسبة الفقر خلال الفترة (1990-2005)، بحيث انخفض الفقر في دول المشرق بنسبة لم تتجاوز 0.7 %، أما الدول الأقل نموا فقد حققت نسبة أكبر بمتوسط قدره 1.5%، أما دول المغرب فقد تمكنت من خفضه بمعدل أعلى بكثير بلغ 2.6%.[4] وفيما يلي عرض لأهم المؤشرات المرتبطة بالهدف خلال المرحلة محل الدراسة:

1- Asian Development Bank, Pacific studies series, Navigating the Global Storm: A Policy Brief on the Global Financial Crisis. 2008. Available at: www.adb.org.

2- المجموعات الأربعة هي: **بلدان مجلس التعاون الخليجي:** الإمارات والبحرين وقطر والكويت وعُمان والسعودية؛ **البلدان الأقل نمواً:** جزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا واليمن؛ **المغرب العربي:** تونس والجزائر وليبيا والمغرب؛ **المشرق العربي:** الأردن وسوريا والعراق وفلسطين ولبنان ومصر.

3 - جامعة الدول العربية، التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية، "الأهداف التنموية للألفية وأثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها"، 2010، ص4، 5.

4 - المرجع السابق، ص6.

1-1-مؤشر الفقر البشري

هو مؤشر مركب يقيس أوجه الحرمان من الفرص والخيارات الأساسية للتنمية البشرية، وقد سجل هذا الدليل انخفاضا في المنطقة خلال الفترة (1997-2007) من 31% إلى 22.7%،[1] وبالاستناد إلى مؤشر "الفقر البشري" في البلدان العربية عام 2004، يعتبر حوالي 23.5% من السكان محرومين، والذي يقل عن نسبة 27% المسجلة في عام 2002 . وكانت هذه النسبة15% في بلدان مجلس التعاون، و18% في المشرق ، و25% في المغرب، و34% في البلدان الأقل نموا.[2]

1-2- مؤشر فقر الدخل

استناداً إلى بيانات 12 بلداً عربيا (تم استثناء بلدان مجلس التعاون)، يتضح أن نسبة الذين يعيشون تحت خطوط الفقر الوطنية قد انخفضت في كل المنطقة من23% خلال الفترة (1995-1999)، إلى 22.6% في الفترة (2000 – 2005)، أما على المستوى دون الإقليمي فقد انخفض الفقر من11.2% إلى 9% في دول المغرب، ومن 46.3%إلى44.8% في البلدان الأقل نمواً، بينما زادت من 17.9% إلى 19% في دول المشرق. وتؤكد البيانات حدوث زيادة لافتة في الفقر في كل من العراق وفلسطين بسب الاحتلال والنزاعات، فحوالي نصف الفلسطينيين و31%من العراقيين يعانون الفقر.[3]

1-3-مؤشر نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

لم تشهد المنطقة -والتي تتسم بالتباين في مستويات الدخل- سوى نمو متواضع من حيث نصيب الفرد، فبالاستناد إلى بيانات 15 دولة عربية فإن متوسط النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (1990-2005) بلغ 1.8% بالنسبة للمنطقة. ويعد اليمن صاحب أدنى مستوى نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك أدنى مستوى نمو في هذا النصيب والذي لم يزد عن 1.6%، ومما يذكر أن معدل النمو في كل من موريتانيا والمملكة المغربية كان أيضا مخيبا للآمال إلى حد بعيد وإن كانت المملكة قد سجلت منذ عام 2000 نموا مرتفعا. وعلى الجانب الايجابي، فإن بعض البلدان العربية وهي الجزائر ولبنان وعُمان والسودان قد تمكنت من رفع

---

[1] - المرجع السابق، ص11.

[2] - جامعة الدول العربية، التقرير العربي الثاني حول الأهداف التنموية للألفية،"الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية من منظور شبابي"،2007، ص20.

[3] - المرجع السابق، ص20.

متوسط نصيب الفرد من الدخل بما يزيد عن 40% خلال نفس الفترة.[1]

1-4- مؤشر تحقيق التوظيف الكامل والمنتج والعمل اللائق للجميع

تتسم أسواق العمل في معظم البلدان العربية بانتشار "العمل الناقص"، والارتفاع الشديد في معدلات البطالة بين الشباب، وانخفاض نسبة التوظيف إلى السكان. فحسب بيانات منظمة العمل الدولية فمتوسط معدل البطالة في الدول العربية خلال الفترة (2005-2008) بلغ حوالي 12%من القوى العاملة وهو أقل من معدل البطالة في التسعينات ويعادل تقريبا مرتين متوسط معدل البطالة في العالم، مع تباين واضح بين الدول العربية بانخفاض واضح في دول المغرب العربي وارتفاع في الدول الأقل نموا وثبات في دول المشرق.[2]وحسب منظمة العمل العربية فقد عرفت المنطقة العربية خلال الفترة (1993-2007) تذبذبا في متوسط معدل البطالة،كما هو موضح في الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2): متوسط نسبة البطالة في الدول العربية خلال الفترة(1993-2007)

السنوات	1993	1997	1999	2000	2002	2006	2007
متوسط نسبة البطالة (%)	10.0	12.4	14.0	15.7	18.7	14.4	14.3

المصدر: منظمة العمل العربية، ملحق تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي:أثار الأزمة الاقتصادية العالمية على العمالة الوطنية العربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة الثامنة والثلاثون، القاهرة، 15-22 ماي 2011، ص .20

1-5- مؤشر الحرمان من الغذاء

في عام 1991 كان الحرمان من الغذاء يمثل تهديدا مقلقا للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. وظل كذلك حتى عام 2000 ، بحيث بلغت نسبة الأفراد الذين يعيشون على اقل من أدنى مستوى من استهلاك الطاقة الغذائية 8.8% من السكان عام1991، ونحو 8.6% في 2002. ولقد ظلت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الحرمان من الغذاء في دول المغرب والمشرق دون تغيير يذكر من عام 1991 إلى عام 2002 ، حيث ظلت عند4.7% و3.2% على الترتيب . والأمر نفسه بالنسبة للبلدان الأقل نمواً إذ بلغت النسبة 26.5% في عام 1991و26.3 % في عام 2002 . ولم يحرز أي تقدم في هذا الاتجاه سوى في بلدان مجلس التعاون . إذ

[1] - المرجع السابق، ص21.

[2] - جامعة الدول العربية، التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية، مرجع سبق ذكره، ص 14.

انخفضت نسبة المحرومين من الغذاء من5.5% في عام 1991 إلى 3.4% في عام 1996، لكنها منذ ذلك التاريخ ظلت ثابتة.[1]

2- ضمان توفر الاستدامة البيئية

تم إحراز تقدم في تحقيق هذا الهدف والذي يسعى إلى الحد من فقدان التنوع البيولوجي وتحسين فرص الحصول على إمدادات المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي في المنطقة العربية. ويظهر ذلك من خلال المؤشرات، والمتمثلة في :

2-1- مؤشر إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون

إن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم هي المحرك الرئيسي لتغير المناخ، وتعد مساهمة المنطقة العربية فيها على الصعيد العالمي صغيرة جدا بحيث لم تتجاوز 5% تقريبا. وترتبط الإنبعاثات بالإنتاج والاستهلاك والطلب العالمي على النفط. وهذا ما يجعل مستوياته تختلف وتتفاوت في الدول العربية تبعا لاختلاف أنماط الدول من حيث الإنتاج والاستخدام للطاقة. فقد بلغ نصيب الفرد من الإنبعاثات في دول مجلس التعاون خلال الفترة (1990-2006) أكثر من 25 طنا متريا في السنة. فيما بلغ في الدول الأقل نموا اقل من طن متري، بينما تراوحت النسبة في المشرق والمغرب عموما مابين 1.5و3 طنا مترية وظلت هذه الأرقام مستقرة خلال الفترة ذاتها.[2]

2-2- نسبة الأشخاص الذي لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي

تحسنت نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه الشرب المحسنة قليلاً في المنطقة العربية من حوالي 83% في عام 1990 إلى85% في عام 2004 .[3] وتشير تقديرات سنة 2007 إلى أن إجمالي تغطية إمدادات المياه المأمونة ونسبة تغطية الصرف الصحي في الدول العربية كانت في دول مجلس التعاون 93% و98% على الترتيب، وبالتالي تكاد تكون دول هذه المجموعة قد حققت الغاية، أما قيمة المؤشرين وعلى الترتيب بالنسبة لدول المشرق العربي فبلغت 96% و89%، بينما بلغت في دول المغرب العربي 87% بالنسبة للمؤشرين. وفي الدول الأقل نموا 67% و38% على التوالي،

[1] -جامعة الدول العربية، التقرير العربي الثاني حول الأهداف التنموية للألفية، مرجع سبق ذكره، ص25-26.

[2] - جامعة الدول العربية، التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[3] - جامعة الدول العربية، التقرير العربي الثاني حول الأهداف التنموية للألفية، مرجع سبق ذكره، ص83.

وبلغت في الدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي- العراق وفلسطين- 78%، وأقل من30% في الصومال فيما يخص تغطية الإمدادات بالمياه المأمونة، مع تدهور البنية الأساسية للمياه والصرف الصحي كنتيجة مباشرة للحروب.[1]

3- إقامة شراكة عالمية من اجل التنمية

عملت الدول العربية منذ عام 1990 على إيصال صادراتها غير النفطية بدون رسوم جمركية إلى أسواق الدول المتقدمة، كما اتخذت عدة تدابير جديدة لتحرير تجارتها الخارجية. وقد حققت تقدما ملحوظا في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال. ويظهر التقدم في هذا الهدف من خلال أداء هذه المؤشرات:

3-1- مؤشر إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح

للحد من ضعف الأداء التجاري في المنطقة، اتخذت الدول العربية إجراءات جادة نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي، من بينها انضمام 10دول إلى منظمة التجارة العالمية بينما ثمانية أخرى فاوضت للانضمام، وفي نفس الوقت جرت مفاوضات للتوقيع على عدة اتفاقيات تصب في تحرير التجارة، كما تم تخفيض التعريفات بشكل ملحوظ في جميع دول المنطقة تقريبا، ففي العام2007 استطاعت الدول العربية إيصال 93% من صادراتها غير النفطية بدون رسوم جمركية إلى أسواق الدول المتقدمة مقارنة بـ 35 % سنة 1996.[2]

ووفقاً لأدبيات التجارة الدولية، يُعتبر اقتصاد بلد ما منفتحاً على الاقتصاد العالمي إذا بلغت نسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي 40 %، وتؤكد بيانات الجدول رقم(3) المبين أدناه أن الاقتصاديات العربية تعتبر من أكثر الاقتصاديات انفتاحاً على العالم مقارنة بالبلدان النامية، ولقد زاد معدل انفتاح الاقتصاديات العربية على الاقتصاد العالمي خلال الفترة 2001 الى2007، بحيث ارتفعت نسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 61.2 % إلى 86.7%.

[1] - جامعة الدول العربية، التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية، مرجع سبق ذكره، ص 92-93.

[2] - المرجع السابق، ص 100.

الجدول رقم(3): تطور التجارة الخارجية في المنطقة العربية خلال الفترة (2001-2007)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات (مليون دولار)	238 374	244 888	300 871	400 681	599 194	659 581	784 653
الواردات (مليون دولار)	168 120	173 968	203 119	266 196	325 029	372 954	508 006
إجمالي التجارة الخارجية (مليون دولار)	406 494	418 856	503 990	666 877	924 223	1032535	1292659
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	664 008	672 711	753 555	890 132	1091568	1276282	1491482
نسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	%61.2	%62.3	%66.9	%74.9	%84.7	%80.9	%86.7

المصدر: جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008.

3-2- مؤشر المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية

تركز النماذج التقليدية لاستدامة الديون على قدرة الدولة على سداد ديونها، ومن المنظور التنموي يقصد بها ما إذا كانت التزامات الديون تعوق التنمية الاقتصادية والبشرية أم لا. ووفقا لما ورد في سلسلة " التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، فإن الدين العام الخارجي في ارتفاع بينما نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في تراجع، وذلك خلال الفترة (1990-2008)، بحيث وصل الدين العام الخارجي الذين تدين به مجموعة الدول العربية المقترضة إلى 156.5مليار دولار عام 2008 ، وهو يعد أعلى من معدل عام 2005 بمقدار 8 مليارات دولار تقريبا ، وأعلى من معدل عام 1990 بمقدار 12 مليار دولار. بينما انخفضت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ من 0.76% في عام 1990 إلى 0.22% في عام 2008.[1]

3-3- مؤشر الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ازداد الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في 22 بلدا عربيا زيادة مطردة منذ عام1990 مع بعض الاستثناءات القليلة. لكن رغم هذا التقدم لا تزال

[1] - جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات: 1991، 2006، 2008 .

المنطقة ككل متأخرة إلى حد بعيد عن المتوسط العالمي، ويظهر ذلك من خلال:[1]

- **استخدام الهاتف النقال:** نما بسرعة كبيرة جداً في المنطقة العربية خلال الفترة(1999-2008)، بحيث ازداد عدد مشتركي الهاتف النقال من معدل سنوي قدره 55% إلى أكثر من63% ، وهذا المؤشر الوحيد لهذه الغاية الذي يقترب فيه متوسط البلدان العربية من المتوسط العالمي ؛

- **عدد خطوط الهاتف الثابت:** تزايدت في المنطقة في فترة التسعينيات بشكل سريع بمعدل تجاوز 10% في العام، أما الفترة (1999-2008) فتميزت بهبوط معدل النمو إلى أدنى مستوى ويرجع ذلك إلى النمو الهائل في الهاتف النقال ؛

- **إستخدام الانترنت:** ازداد في البلدان العربية بخطوات واسعة للغاية، ففي عام 2008 وصل عدد السكان الذين يستعملون الانترنت إلى16% بعدما كان 6.5% في عام 2005 و0.9% عام 2000 ، وهذا يعني أن متوسط عدد توصيلات الانترنت في البلدان العربية يعادل المتوسط العالمي البالغ 15.2% .

ثالثا :التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية المرتبطة بالتنمية المستدامة في المنطقة العربية بعد الأزمة المالية العالمية

حققت المنطقة تقدماً باهراً نحو تحقيق بعض الأهداف الإنمائية، غير أن هذا التقدم لم يأت متوازنا، فالمنطقة لا تزال متأخرة في بعض الغايات الهامة ولا سيما في مكافحة الجوع. وكانت للازمة المالية ولحالة التحوّل السياسي التي يشهدها عدد من بلدان المنطقة منذ عام 2010، آثار بالغة على مسيرة التقدم، إذ أدّت إلى تجميد الإنجازات المحققة في بعض البلدان وتبديدها أحياناً. ولا تزال البلدان الأقل نمواً متأخرة عن سائر البلدان في الكثير من الأهداف والغايات.

1- هدف القضاء على الفقر المدقع والجوع

بالنسبة إلى معيار تخفيض عدد الأشخاص الذين يقلّ دخلهم عن 1.25 دولار في اليوم إلى النصف بين عامي 1990و2015، تشير تقارير الأهداف الإنمائية إلى أنه كان منخفضا ولكنه ازداد بعد عام 2010. فبفضل التقدم الذي أحرزته الأردن وسوريا ومصر في سنة 2010، بلغت عتبة الفقر المدقع في المنطقة 4.1% بعد أن كانت 5.5%عام 1990، ليرتفع في سنة 2012 إلى7.4%. ووصل في البلدان الأقل نمواً إلى21.6% في نفس العام، بعد أن سجلت 13.9% في عام 1990. وقد تبددت المكاسب التي تحققت في الحد من الفقر بسبب الأزمة المالية من جهة والتحوّلات

[1] - جامعة الدول العربية، التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية، مرجع سبق ذكره، ص 114-116.

السياسية والحروب في بعض البلدان من جهة أخرى. ففي سوريا تسبب النزاع الذي اندلع في السنوات الأخيرة بإهدار عقد كامل من التقدّم، فقد انخفض الفقر المدقع في هذا البلد من 7.9% عام 1997 إلى 0.3% في عام2007، ليرتفع في الفترة مابين 2012 و2013 إلى 7.2%.[1] ولتحديد مدى التقدم المحقق على مستوى هذا الهدف سنتطرق إلى المؤشرات التالية:

1-1- مؤشر الفقر البشري

تشير الدراسات المتعلقة بتداعيات الأزمة المالية العالمية إلى أن معدلات الفقر تزايدت بسبب حدوث تراجع في الأجور، وارتفاع في البطالة، وانخفاض في التحويلات المالية، وانحسار في الإنفاق العام والمساعدات الخارجية. وتظهر التقديرات المتاحة في سنة 2008 عن مؤشرات الفقر في البلدان العربية تبايناً واضحاً بين هذه البلدان، حيث إن "نسبة الفقر البشري" تفوق 40% في البلدان الأقل دخلاً، ويقع بين 10%و20% في الأردن، والبحرين، وسوريا، ومصر، والمغرب، وأقل من 10% في تونس، والجزائر، ولبنان.[2]

1-2- مؤشر فقر الدخل

تُعتبر التحويلات المالية بالنسبة إلى عدد كبير من الأسر العربية مصدراً أساسياً للدخل، ونتيجة لتداعيات الأزمة المالية فقد حدث تراجع في هذا النوع من المداخيل، مما أدى إلى تراجع مستوى معيشة شرائح كبرى من السكان المنطقة. ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، بلغ النمو في التحويلات المالية المتدفقة من بلدان مجلس التعاون 38% لعام 2008، أما التحويلات المالية الوافدة إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد واصلت نموها في عام 2008 ولكن بدرجة أقل من السنوات السابقة.[3]وتظهر تقديرات الفقر-حسب مؤشر "فقر الدخل"- للمنطقة أن أكثر من خمس السكان فقراء، وأن حالة الفقر لم تشهد أيّ تغير بين التسعينات وعام 2010، على الرغم من نمو في

---

[1] - جامعة الدول العربية، التقرير العربي الرابع حول الأهداف التنموية للألفية، الأهداف الإنمائية للألفية مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام 2015، 2013، ملخص للتقرير نقلا عن الموقعين الالكترونيين:

http://anbaaonline.com/?p=153613.-تاريخ الاطلاع:13ديسمبر2015

http://www.nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?Id=379.-تاريخ الاطلاع:13ديسمبر2015

[2] - جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008.

[3] - المرجع السابق.

الدخل بلغ معدله السنوي 2%.[1]

1-3- مؤشر نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

عرفت المنطقة نموا ملحوظا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث بلغ متوسط معدل نموه السنوي 7.5% خلال الفترة (2008-2013)، وهو ما يعتبر تطورا جيدا إذا ما قارنه بالفترة (1990-2005)، والتي بلغ فيها معدل النمو 1.8%، ويعود سبب هذا النمو إلى زيادة قيمة إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 1.899 تريليون دولار في عام 2008 إلى نحو 2.7341 تريليون في عام 2013. كما هو موضح في الجدول رقم (4). وترجع زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة إلى استفادة الدول النفطية من ارتفاع عائدات النفط نتيجة وصول أسعاره إلى مستويات قياسية.[2]

الجدول (4): تطور الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من هذا الناتج في الدول العربية مجتمعة خلال الفترة (2008-2013)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج المحلي الإجمالي (تريليون دولار)	1.899	1.74	2	2.46	2.6335	2.7341
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(%)	26.2	-12.6	15.5	18	9.4	3.8
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	5858	5035	5842	6731	7998	8109

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: - جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، للسنوات:2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014.

1-4- مؤشر تحقيق التوظيف الكامل والمنتج والعمل اللائق للجميع

لقد آلت الأزمات الاقتصادية والاضطرابات السياسية في بعض البلدان العربية بظروف العمل إلى مزيد من التدهور، وتشير الأرقام إلى ارتفاع في معدّلات البطالة من 14.6% في عام 2010 إلى 16% في عام 2011، لتواصل ارتفاعها إلى 17.2% في عام 2012، وتبلغ مستوى قياسيا في عام 2013 قدره 17.4%.[3]

وقد شهدت البلدان الأقل نمواً أعلى مستوى لارتفاع معدل البطالة من 8.4% إلى18.4% مابين 2010 و2012، تليها بلدان المشرق بحيث ارتفع فيها المعدّل من

[1] - جامعة الدول العربية، التقرير العربي الرابع حول الأهداف التنموية للألفية، مرجع سبق ذكره.

[2] - جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات: 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014.

[3] - المرجع السابق.

11.3%إلى16.3% ، أما بلدان المغرب فحافظت على معدّل مستقر نسبيا عند 10%.[1]

ولقد أثرت الأزمة المالية على مستويات التشغيل في المنطقة أكثر منها على الاقتصاديات النامية الأخرى، وذلك للأسباب التالية:[2]

- تأثرت بعض البلدان العربية من تراجع الطلب العقاري، وبالذات في بلدان مجلس التعاون والأردن ومصر ؛

-تراجع الطلب على صناعة النقل والسياحة العالمية، مما هدد عائدات السياحة في المنطقة العربية ؛

- سببت أزمة الثقة في المستقبل الاقتصادي انهياراً غير مسبوق في بعض الأسواق المالية العربية، حيث انخفض مؤشر البورصة بما يزيد على 55% في عام 2008 في القاهرة وعمّان، وبنسبة أكبر في دبي ؛

-زيادة البطالة في الدول العربية بسبب انخفاض الإنتاج والتشغيل في القطاعات الإنتاجية.

1-5- مؤشر الحرمان من الغذاء

لا تزال إنجازات المنطقة في القضاء على الجوع والتخفيض من سوء التغذية أقل بنسبة 50% من المستوى المطلوب خلال الفترة (2008-2013)، فأكثر من 50 مليون شخص يعانون من نقص في الغذاء و21.2 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، ولا سيما في سوريا والسودان والصومال وفلسطين واليمن، كما أن قضية سوء التغذية تطرح مشكلة حقيقية في تسعة بلدان عربية تضم مجتمعة 40.4 مليون شخص. وتعاني أقل البلدان نمواً من معدّلات مرتفعة ومتزايدة في سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة، حيث ارتفعت نسبة الأطفال الناقصي الوزن دون هذه السن في المنطقة من 14.5% في التسعينات إلى 15.3% في عام 2010. ويقدّم تقرير 2013 "للأهداف الإنمائية في المنطقة العربية" اقتراحين للتصدي لتحدي الأمن الغذائي في المنطقة العربية، أولهما: تحسين الكفاءة في استخدام المياه لتحسين الإنتاج الزراعي وإنشاء صندوق عربي للأمن الغذائي لحالات الطوارئ، والثاني: يتمثل في بناء شراكة عربية للأمن الغذائي وإنشاء احتياطي استراتيجي من الحبوب الغذائية وإنشاء صندوق

[1] - جامعة الدول العربية، التقرير العربي الرابع حول الأهداف التنموية للألفية، مرجع سبق ذكره.

[2] - منظمة العمل العربية، ملحق تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على أسواق العمل العربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة السادسة والثلاثون، عمّان، 5-12 نيسان/أبريل 2009، ص 172.

للأمن الغذائي، لكنها لم توضع موضع التنفيذ، وقد آن الأوان لأخذ هذين الخيارين بجدية.[1]

2- **ضمان توفر الاستدامة البيئية**

للتعرف على مدى التقدم المحرز في تحقيق الاستدامة البيئية في المنطقة بعد الأزمة، سنعتمد على المؤشرات التالية:

2-1- مؤشر إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون

في المنطقة وخلال سنة 2013، بلغ نصيب الفرد أعلى معدّل له في بلدان مجلس التعاون حيث وصل إلى 19 طن متري. وازداد نصيب الفرد من الإنبعاثات على صعيد المنطقة في العقدين الماضيين بسبب الزيادة من بلدان مجلس التعاون، ففي عام 2009 وصل إلى 1.5 مليار طن متري، بزيادة قدرها 3% عن عام 2008، وهي زيادة أقل من متوسط الزيادة السنوية التي سجلت بين عامي(2002-2007) وقدرها 6% سنوياً. وبلغ حجم الإنبعاثات أكثر من ضعفي ما كان عام 1991. وانخفض معدّلها لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 33% في المنطقة، وذلك بنسبة انخفاض بلغت 37% في بلدان المشرق، و20% في بلدان المغرب،و40% في بلدان مجلس التعاون.[2]

كل النتائج السابقة ستجعل المنطقة تعاني عواقب تغيّر المناخ، ولا سيما بسبب ندرة المياه، والتصحّر، انخفاض الإنتاجية الزراعية، وانعدام الأمن الغذائي، والفيضانات، وغرق الأراضي الخصبة ، وفقدان التنوع البيولوجي.

2-2-نسبة الأشخاص الذي لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي

رغم الأزمة المالية وتداعياتها إلا أن الأمر الملاحظ هو تحسن نسبة الذين يحصلون على إمدادات مياه الشرب من مصادر محسنة في المنطقة خلال الفترة (1990- 2013)، بحيث انتقلت النسبة من 80%إلى89%.[3]

وقد حققت دول مجلس التعاون الغاية المسطرة بشكل شبه تام للفترة (1990-2010)، بالانتقال من تغطية قدرها 94% الى98%، أما دول المشرق فتأتي في المرتبة

---

[1] - جامعة الدول العربية، التقرير العربي الرابع حول الأهداف التنموية للألفية، مرجع سبق ذكره.

[2] - المرجع السابق.

[3] - جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات: 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014.

الثانية من حيث تحقيق الغاية بنسبة 90% و93% على التوالي، وارتفعت النسبة في دول المغرب العربي من 81% إلى 82%. إلا أن الدول الأقل نموا تبقى بعيدة عن تحقيق الغاية، رغم

التحسن في النسبة بالانتقال من 58% و54%.

كما تحسنت نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحية في المنطقة بالانتقال من64% في عام 1990 الى75% في عام 2010، وقد حققت دول مجلس التعاون الغاية بشكل شبه تام للفترة السابقة بالانتقال من 94%إلى 99%، وعرفت دول المغرب تطور كبيرا بالانتقال من 73% و84%، ونفس الأمر بالنسبة لدول المشرق والتي انتقلت من 75% إلى 90%. إلا أن البلدان الأقل نموا لا تزال تحت المستوى المطلوب رغم التحسن البطيء بالانتقال من 25% إلى 34%.[1]

2- إقامة شراكة عالمية من اجل التنمية

لقد حققت الدول العربية مجتمعة تقدما ملحوظا على مستوى إقامة شراكة عالمية من اجل التنمية، على الرغم من التأثر الواضح خلال السنوات الأولى للأزمة المالية، ويظهر ذلك من خلال المؤشرات التالية:

2-1- مؤشر إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح

اتخذت البلدان العربية خطوات هامة نحو تحرير التجارة والتكامل الاقتصادي الإقليمي والاندماج في الاقتصاد العالمي، فقد أصبح 12 بلدا عربيا أعضاءا في منظمة التجارة العالمية خلال سنة 2013، بينما تفاوض تسعة أخرى بشأن العضوية. وحرصت معظم البلدان على توقيع اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف للتجارة الحرة، ولا سيما مع بلدان متقدمة مثل بلدان الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية.[2]والأمر الملاحظ هو زيادة نسبة اندماج الاقتصاديات العربية في الاقتصاد العالمي وانفتاحها على بقية الاقتصاديات.

بحيث تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا هاما على إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح، وهو الأمر المحقق في الاقتصاديات العربية، والجدول رقم (5) يوضح ذلك.

---

1 - جامعة الدول العربية، التقرير العربي الرابع حول الأهداف التنموية للألفية، مرجع سبق ذكره.

2 - المرجع السابق.

الجدول رقم (5): تطور التجارة الخارجية في المنطقة العربية خلال الفترة 2008-2013

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات (مليار دولار)	1050	722	904	1205.6	1322	1319.2
الواردات (مليار دولار)	702	594	655	756.7	816	874.1
إجمالي التجارة الخارجية (مليار دولار)	1752	1316	1559	1962.3	2138	2193.3
الناتج المحلي الإجمالي(مليار دولار)	1899	1740	2000	2460	2633.5	2734.1
نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)	92.25	75.63	77.95	79.76	81.18	80.22

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: - جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، للسنوات:2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014.

2-2 مؤشر المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية

في ظل تداعيات كل من الأزمة المالية والاضطراب السياسي في بعض البلدان، بلغ الدين العام الخارجي في المنطقة مستويات مثيرة للقلق وبالأخص في سنة 2013، فإجمالي المديونية العامة الخارجية القائمة في ذمة الدول العربية، عرفت اتجاها تصاعديا خلال الفترة (2008-2013)، بحيث ارتفعت من 156.5 مليار دولار إلى 203.5 مليار دولار. ويعود ارتفاع المديونية الخارجية العربية إلى عدة عوامل، لعل أهمها:

- الزيادة التصاعدية في الأسعار العالمية للنفط، وازدياد أسعار السلع الغذائية ؛
- التغيرات في أسعار صرف العملات الرئيسية المكونة لهذه المديونية مقابل الدولار ؛
- تزايد الحاجة إلى الاقتراض، لمواجهة تداعيات الأزمة المالية على أوضاع ماليتها العامة، ولتمويل العجز المالي المتزايد.

كما عرفت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المقترضة كمجموعة، تذبذبا خلال الفترة(2008-2013)، ويظهر ذلك في الجدول رقم(6)، ويرجع ذلك إلى معاودة الارتفاع في وتيرة النشاط الاقتصادي، التحسن في عوائد الصادرات الخدمية، ارتفاع أسعار النفط والمواد الأولية الأخرى في الأسواق التصديرية، الارتفاع الكبير في المديونية الخارجية العربية.[1]

[1] - جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات: 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014.

الجدول (6): تطور إجمالي المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة ونسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2008-2013)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي المديونية العامة الخارجية (مليار دولار)	156.5	163.1	172.9	176.2	189.1	203.5
التغير في الدين العام الخارجي مقارنة بالسنة السابقة (%)	2.3	4.2	6	1.8	8.8	12.4
نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	%22	22.9	21.5	19.7	20.9	22.3

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على: - جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،للسنوات:2009، 2010، 2011، 2012، 2013، .2014

2-3- مؤشر الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

بينما يزداد الطلب العالمي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يختلف وضع المنطقة العربية باختلاف خدمات هذه التكنولوجيا. ويتضح أن أداء البلدان العربية في سنة 2013 يفوق المتوسط العالمي في اشتراكات الهاتف النقال، ولكنها لا تزال متأخرة عن المتوسط العالمي في خطوط الهاتف الثابت، وفي خدمات الحزم العريضة الثابتة، وفي عدد مستخدمي الإنترنت، وينتشر استخدام شبكات التواصل الاجتماعي بسرعة، بحيث يستقطب "اليوتيوب" أكثر من 167مليون مشاهد في اليوم، ويستقطب"الفايسبوك" أكثر من 45 مليون زائر، و"تويتر" مليوني مستخدم. وتسجل بلدان مجلس التعاون أعلى المعدّلات، وتأتي الكويت والإمارات في طليعة البلدان من حيث استخدام الفايسبوك وتويتر.[1]

الخاتمة:

من خلال بحثنا في موضوع التنمية المستدامة وأهداف الألفية الثالثة في الدول العربية فرص التحقيق وتهديدات الأزمة المالية العالمية، توصلنا إلى مجموعة من النتائج، وارتأينا أن نقدم مجموعة من الاقتراحات.

[1] - جامعة الدول العربية، التقرير العربي الرابع حول الأهداف التنموية للألفية، مرجع سبق ذكره.

- أولا:النتـائج

1- تعتبر الدول المعتمدة على تصدير المواد الأولية أكثر تأثرا بالأزمة المالية بالنظر إلى ما تشهده من ارتفاع كبير في مستوى الفقر، وبوجه عام لم تتأثر المنطقة بالأوضاع المالية العالمية الصعبة، وذلك لمحدودية تكاملها مع الأسواق العالمية وقلة التعرض لأسواق الائتمان الأمريكية ؛

2- إن أداء الدول العربية كان متفاوتا قبل وبعد حدوث الأزمة المالية العالمية بخصوص تحقيق الأهداف التنموية للألفية، فدول مجلس التعاون في اتجاه تحقيق الأهداف بشكل شبه كامل، والدول الأقل نموا بعيدة كل البعد عن تحقيقها، أما الدول العربية المتوسطة الدخل؛ وهي التي تشكل الغالبية فتتفاوت في الانجازات والفرص ؛

3- يعتبر غالبية سكان "الدول العربية الأقل نموا" من الفقراء، لأن هذه الدول غالبا ما تعلق في الحلقة المفرغة المتمثلة في سرعة النمو السكاني وتفاقم التدهور البيئي واستنفاد الموارد الطبيعية وعدم استقرار النظامين الاجتماعي والسياسي؛

4- أهداف الألفية لم تأخذ الوقت والجهد الكافيين لتحقيقها، بالإضافة إلى إخلال بعض الدول بالتزاماتها المسطرة اتجاه هذه الأهداف بسبب الأزمة المالية العالمية.

- ثانيا:الاقتراحات

وللحد من سلبية وقع الأزمات المالية العالمية على الأهداف الإنمائية في المنطقة العربية، ارتأينا اقتراح النقاط التالية:

1- إصلاح النظام الاقتصادي العالمي وجعله أكثر فعالية من خلال مساهمة البلدان النامية في آليات اتخاذ القرار بشأن الاقتصاد العالمي ؛

2- التصدي للأزمات المالية العالمية، من خلال تشجيع الصناديق الوطنية والإقليمية والدولية القائمة على توفير المزيد من السيولة للبلدان الأعضاء التي تواجه أزمات سيولة ؛

3- السعي إلى تحقيق التنوع الاقتصادي للتقليل من الاعتماد على النفط، والترويج للتكامل الاقتصادي العربي ولا سيما في الشؤون النقدية والمالية وتنسيق السياسات المحفزة من أجل تحسين الفعالية في التصدي للازمات ؛

4- إنشاء مجالس للتنمية المستدامة، وضمان اعتماد إعمالها على أعلى مستويات السلطة من أجل تشجيع استدامة البيئة، وتوفير فرص أفضل استدامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

5- زيادة الاهتمام بإشراك أصحاب المصالح واتخاذ التدابير اللازمة لضمان تحقيق قدر أكبر من التعاون مع القطاع الخاص ودعمه، خصوصا في مجالات الاقتصاد الحقيقي، ضمانا للإدارة السليمة للموارد المائية، وحمايتها، ومراقبتها.

6- تشجيع استخدام مصادر الطاقة غير المتجددة سواء في الاستخدامات المنزلية أو الصناعية. وكذلك تعزيز ودعم الاستثمار في المجالات التي تخدم التنمية المستدامة.

قائمة المراجع:

باللّغة العربية:

1- ابن منظور، **لسان العرب**، بيروت، دار صادر، الجزء الخامس عشر.

2- ابن منظور، **لسان العرب**، بيروت، دار صادر، الجزء الثاني عشر.

3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014، المضي في التقدم:بناء المنعة لدرء المخاطر، نيويورك، 2014.

4- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية ،دار الجامعة،2007.

5- سلسلة نحو مجتمع المعرفة، التنمية المستدامة في الوطن العربي - بين الواقع والمأمول،جدة، مركز الإنتاج الإعلامي جامعة الملك عبد العزيز،1427ه.

6- عبد الله محمد إبراهيم، التوجه المنظومي نحو التنمية المستدامة ، مصر، جامعة عين شمس ، 2010.

7- عبد القادر بلطاس، تداعيات الأزمة المالية العالمية ، دار النشر Legende ، 2009.

8- جامعة الدول العربية، التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية، "الأهداف التنموية للألفية وأثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها"، 2010.

9- جامعة الدول العربية، التقرير العربي الثاني حول الأهداف التنموية للألفية، "الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية من منظور شبابي"،2007 .

10- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات: 1991، 2006، 2008 .

11- جامعة الدول العربية، التقرير العربي الرابع حول الأهداف التنموية للألفية، الأهداف الإنمائية للألفية مواجهة التحديات ونظرة اما بعد عام 2015، 2013، ملخص للتقرير نقلا عن الموقعين الالكترونيين:

تاريخ-http://anbaaonline.com/?p=153613.

الاطلاع:13ديسمبر2015

-http://www.nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?Id=379.

تاريخ الاطلاع:13ديسمبر2015

12- منظمة العمل العربية، ملحق تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على أسواق العمل العربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة السادسة والثلاثون، عمّان، 5-12 نيسان/أبريل 2009.

باللّغة الأجنبية:

1– Grosskurth, J.& J.Rotmans. The Scene Model:Getting Grip on Sustainable Development in Policy Making. Environment, Development and Sustainability, 7, no.1, 2005,135–151.

2– http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTFAQSARABIC/0,,contentMDK:20433000~pagePK:283622~piPK:3544780~theSitePK:727307,00.html

3– http://www.arabvolunteering.org/corner/avt332.html.

4– IMF. 2009, Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia, p. 1, IMF, Washington DC.

5– International Monetary Fund, Finance & Development (Quarterly publication), Cracks in the System: World Economy Under Stress, Volume 45, No 4. December 2008. Available at: www.imf.org.

6– Asian Development Bank, Pacific studies series, Navigating the Global Storm: A Policy Brief on the Global Financial Crisis. 2008. Available at: www.adb.org.